

نائب مدير المنطقة الأمنية السادسة بالشيخ عثمان النقيب سمير عبد اللطيف شمسان في لقاء مع «الأمناء»:

دورنا رقابي وأمني للحفاظ على أمن المواطن وسلامته حياته

ضبطنا بعض الصيدليات الخاصة تبيع أدوية مجانية

وممتلكاته، ونعمل على الرقابة والتنسيق مع قيادة الأقسام الأمنية التابعة لنا كقيادة في المنطقة السادسة ومتابعة بلاغات المواطنين والنزول والتفتيش في الأقسام الأمنية على المحتجزين وحالتهم القانونية في الاحتجاز ونوجه بسرعة عمل المحاضر والبلاغات وإرسالها إلى النيابة العامة لمن يثبت إدانته بأي قضية جنائية؛ وبالنسبة إلى أمن المواطن هناك مربعات أمنية في أقسام الشرط مكونة من التحريات والشرطة المدنية لضبط أي جريمة من الجرائم المشهودة ومتابعة بلاغات المواطنين؛ وبالنسبة للأدوية التي تباع في الصيدليات الخاصة وهي في الأصل توزع مجانية في المجمعات الصحية والمستشفيات العامة والمنظمات الحكومية والمنظمات الدولية المانحة لمساعدة المواطنين المرضى نظرا لتدني ظروفهم الاجتماعية والمعيشية، قمنا بالنزول وأصدرنا تعميما على الصيدليات الخاصة وإلزامهم بعدم التعامل مع هذه الأدوية المجانية والتي توزعها بعض المنظمات الدولية المانحة لمساعدة المواطنين المرضى حتى تصل إلى أيادي المواطنين بالمجان وإبلاغنا بأي شخص يقوم بتهريب هذه الأدوية إليهم.



من الملاحظ أن دور مركز شرطة الشيخ عثمان في العاصمة عدن يعاني من ضعف في أدائه الأمني وفي ضبط الحالة الأمنية في المديرية على النحو المطلوب؛ نتيجة حالة التأخير والمماطلة في سرعة حل قضايا المواطنين؛ فضلا عن التساهل وعدم المتابعة في ملاحقة وتعقب العناصر الخارجة عن القانون في المديرية والذين يتم التهاون في ردهم وإيداعهم السجن إلا فيما ندر، حيث يصل في أحيان كثيرة التلاعب بقضايا المواطنين وعدم إنجازها أولا بأول وذلك بحسب إفادة بعض المواطنين وعدم سرعة إحالة بعض الملفات والقضايا الجنائية وخاصة الجسيمة منها مثل حوادث القتل والسرقة وغيرها والتباطؤ في رفعها للنيابة العامة للبت فيها وذلك ما أدى إلى زيادة تفشي الجريمة وبكل أنواعها في هذه المديرية والتي يقطنها عدد كبير من السكان سواء المقيمون فيها من السكان أو الوافدون إليها من محافظات الجنوب أو النازحون من المناطق والمحافظات التي تقع تحت سيطرة الانقلاب الحوثي الذي سبب بدوره حالة من الضغط السكاني الكبير على هذه المديرية المترامية الأطراف.

وللتعرف على هذه الهموم والقضايا توجهنا إلى مركز شرطة الشيخ عثمان في العاصمة عدن للوقوف على هذه الهموم والقضايا التي تهم شريحة واسعة من المجتمع والتقينا النقيب سمير عبد اللطيف عبد شمسان نائب مدير المنطقة الأمنية السادسة بمديرية الشيخ عثمان في العاصمة الجنوبية عدن وطرحننا عليه مجمل تلك القضايا والهموم التي تهم المواطن في هذه المديرية... فإلى نص اللقاء:

□ إجراء اللقاء/ ياسر الشبوطي:

يعاني الكثير من المواطنين في المديرية من غياب دور مركز شرطة الشيخ عثمان في ضبط الحالة الأمنية وفي ملاحقة الخارجين عن القانون كما أن المركز يماطل أحيانا في أداء دوره ووظيفته في كشف العديد من الجرائم التي تحدث في المديرية وفي حل ومعالجة قضايا المواطنين وفي ملاحقة وتعقب الخارجين عن

معالجة الظواهر الخطيرة تحتاج لجهود كبيرة من كافة الجهات الحكومية
نعمل على الرقابة والتنسيق مع قيادة الأقسام التابعة للمنطقة السادسة
هناك مربعات أمنية في أقسام الشرطة مهمتها ضبط أي جريمة
نطالب بتفعيل الدور الرقابي لمكتب الصحة بالعاصمة عدن

هل ثمة تعاون وتنسيق بينكم كمنطقة أمنية سادسة وبين إدارة الحزام الأمني القطاع الثامن في المديرية في ضبط بعض القضايا الجنائية؟

طبعاً هناك حالات أو جرائم تحدث ونعمل على التنسيق في العمل لكشفها قبل وقوعها ومحاسبة الجناة ليلقبوا عقابهم اللازم والتنسيق ما يزال قائماً بيننا كمنطقة أمنية سادسة ومع القطاع الثامن للحزام الأمني ونشكر الجهود الكبيرة التي يبذلها العميد جلال الربيعي قائد الحزام الأمني بالعاصمة عدن في تثبيت الحالة الأمنية بالعاصمة عدن والتي تصب في مصلحة المواطن وتعزيز أمن عدن، وكما نشكر الجهود التي تقوم بها قيادة إدارة أمن عدن.

كلمة تسودون قولها في ختام هذا اللقاء؟
نشكر صحيفة «الأمناء» على تكريمها بالنزول إلى مركز شرطة الشيخ عثمان والمنطقة الأمنية السادسة وعلى هذا اللقاء معكم.

توزعها بعض المنظمات الدولية المانحة لمساعدة المواطنين المرضى للمجمعات الصحية والمستشفيات العامة وتهرب وتباع في الصيدليات الخاصة مثل أدوية مرضى السكري والربو وغيرها الكثير. طبعاً معالجة مثل هذه الظواهر الخطيرة على المجتمع تحتاج لجهود كبيرة ومن كافة الجهات الحكومية، ونحن دورنا هنا دور رقابي وأمني للحفاظ على أمن وسلامة المواطن وحياته

الجريمة والعنف في العاصمة عدن ومنها مديرية الشيخ عثمان، وهذا يسبب الهلع والخوف لدى المواطنين على مستقبل أولادهم، وذلك لتفشي مثل هذه الظواهر الخطيرة والتي انتشرت وللأسف في الأونة الأخيرة وفضلاً عن التلاعب بالأسعار للمواد الغذائية من قبل بعض المحلات التجارية وأيضا التلاعب في سعر صرف العملات من بعض الصرافين وكذا التلاعب في بيع الأدوية المجانية والتي

القانون من البلاطجة والمتلاعبين بأسعار العملة في محلات الصرافة والمتلاعبين بأسعار المواد الغذائية ولا يتم ردهم وإيداعهم السجن ومن ثم إحالة بعض الملفات والقضايا الجنائية الجسيمة للنيابة العامة والمثبتة على الجناة مثل القتل والسرقة والبيع والاتجار بالمخدرات وغيرها من القضايا الجنائية الأخرى.. كيف تنظرون لحل هذه المشاكل والقضايا؟ في الواقع تزداد ظاهرة